

# الخليجيون أمام حرب ثالثة

ما الفارق بين قمة الدول الخليجية الست هذه المرة والمرات الـ ١٥ الماضية؟

القضايا متشابهة من العملة المالية المشتركة، إلى البطاقة، فالرسوم الموحدة، والاستهداف الإعلامي، المطروح على الطاولة يكاد يكون متكرراً، اللهم إلا من ثلاث. واحدة هي تضخم خطر الأزمة في العراق، والثانية الهجمة الإيرانية سياسياً وعسكرياً، التي تقدمت مسافة تندر بالخطر، والثالثة لحسن الحظ ايجابية، وهي تراكم عوائد المداخل النفطية.



عبد الرحمن الراشد

أما الأخيرة فاهميتها أنها سكبت ماء على نار الأزمات الداخلية، التي أوقدها عجز الحكومات عن تمويل الحاجات الداخلية الملحة. الدول الست حصدت في هذا العام نحو أربع مائة مليار دولار، مستمكناً من تخفيض الدين، وإنفاق الفائض على مشاريعها الجديدة، وأهمية المال إنه يعزز ثقة الحكومات في نفسها، ربما إلى درجة أنها تتباطأ، بل قد تتوقف عن إكمال الإصلاحات السياسية الداخلية. الخوف من فتنة في العراق والزحف الإيراني، كان في الماضي مجرد فرضية، وصار الآن أقرب إلى الحقيقة. الخليج أقرب اليوم إلى الحرب من أي وقت مضى في عقد كامل. الوضع في العراق لم يتحسن والحكم فيه يتزعم إرهاب القاعدة ومتطرفو السنة ويزداد، وإيران صارت عملياً منتشرة في الجوار، في العراق وسورية ولبنان وفلسطين. وهي منذ سقوط نظام صدام الدواني لا تخفي رغبتها في أن تحل محله في العراق، مستفيدة من الأخطاء الأميركية الكبيرة.

قادة الخليج يعون جيداً إن معظم الصراع الدولي والإقليمي يدور عليهم، على اعتبار أنه أكبر منطقة تمول العالم بالنفط، ويدير أكبر مدخل مالي في الشرق الأوسط.

ومع أن القيادة يعلمون أهمية الخليج، تاريخياً منذ الحرب العالمية الثانية، فإنهم لا يملكون الكثير لردع الاتي الإيراني أو الإرهاب العالمي.

يواجهون في العراق أسوأ احتمالين، هما انهيار النظام المركزي في بغداد لتصبح البلاد ساحة للحرب الأهلية، يشارك فيها تنظيم القاعدة، والثاني نجاة النظام المركزي، لكنه مع الوقت سيحتول إلى حصان طروادة بسبب تسلل الإيرانيين إليه.

لذا فإن خلافاً من مجلس التعاون بينها لا تقال من أهمية الدور الذي تلعبه كل واحدة من المنظومة، سواء في الاتفاقيات للدفاعية الخارجية، أو القواعد العسكرية الأميركية، أو للاتصالات السياسية الإقليمية. ومع الإقرار بأهمية الأدوار الفردية إلا أن الاشتباكات السياسية تضعف حظوظ الخليج في كبح الخطر الخارجي المتردد. فالخلافات ترسل إشارات تستضئ في أحوال أطراف خارجية في النزاعات الداخلية وتحول المجلس إلى محور متنافس.

لكن تدهور الوضع في العراق وجسارة إيران على استهداف المنطقة، يعنيان أمراً واحداً، وهو إن الخليجيين يواجهون احتمال حرب خليجية ثالثة، ستكون أعظم من سابقتها. ولا يمكن أن نتخيل طرفاً خليجياً واحداً قادراً على إنكار أهمية دور المجلس كجموعته في مواجهة الخطر، كما حدث في زمني الحرب العراقية مع إيران والغزو العراقي للكويت.

هذه هي القضية المركزية التي تواجههم جميعاً، بغض النظر عن يقف مع حزب الله ولا يقف ضده.

نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط اللبنانية

# القمة الخليجية تطلع على نتائج مؤتمر المنحمن وتدعو إلى تعزيز فتح اليمن



الرياض/ سبا :

أكدت القمة الـ ٢٧ لمجلس التعاون الخليجي قمة الشيخ جابر الأحمد الصباح في ختام أعمالها مساء أمس في الرياض. انها اطلعت على تقرير الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية بشأن التعاون بين المجلس والجمهورية اليمنية ونتائج الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الجانبين خلال العام الجاري وما أسفر عنه مؤتمر المنحمن الذي عقد برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي ١٦ و ١٥ نوفمبر الماضي. وجاء في البيان الختامي للقمة: أن مؤتمر المنحمن لدعم التنمية في اليمن قد تمكن من حشد معظم الدوائر اللازمة لتمويل الاحتياجات التي في المرحلة القادمة ووضع الأسس اللازمة للتطبيق والتشاور من أجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجتمع المنحمن وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حث المجتمع الدولي بالضخ على إسرائيل لحملها على الاستجابة لطلب المجتمع الدولي في هذا الشأن

كما أكد المجلس مجدداً على مطالته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج مع القرارين بشأن دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن يكون ذلك متاحاً للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ووجه المجلس الأعلى بأجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية. وفيما يتعلق بالورقة التي قدمتها دولة الكويت أشارت القيادة بمضامين الورقة التي تناولت أبرز التحديات الإقليمية التي تواجه دول المجلس ومقترحاتها بشأن تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك في المجالات السياسية والأمنية والتجارية وغيرها.

وقرر حالة الولاية الكويتية بعد اعتمادها من القيادة إلى الامانة العامة لمجلس التعاون لوضعها موضع التنفيذ وفق برنامج محددة بجدول زمني وتطبيقها على أرض الواقع على أن تعرض هذه البرامج على القمة المقبلة التي تعقد في سلطنة عمان.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات.

واعتمد المجلس الأعلى الدليل الموحد لأجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة وتابع خطوط تطبيق السوق الخليجية المشتركة والبرامج الزمنية لقائمة الاتحاد النقدي وبارك المجلس السماح لمواطني دول المجلس بممارسة المزيد من الأنشطة الاقتصادية في جميع دول المجلس وتشمل خدمات التأمين والنقل.

واعتمد المجلس الأعلى قانون / نظام / العلاقات التجارية لدول المجلس والذي ينظم العلاقات التجارية وتابع الدراسات التفصيلية لمشروع الربط الكهربائي والمائي بين دول المجلس ومشروع انشاء شبكة السكك الحديدية.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الامانة العامة بشأن متابعة الخطوات التي تمت في مجال تطوير الشامل للتعليم والمنظمة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام واعتمد الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك حيث صادق على الدراسة التي رفعتها مجلس الدفاع المشترك والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية وكلف الامانة العامة بتابعة استكمال الدراسات والتنظيمات المتعلقة بذلك.

كما صادق المجلس الأعلى على بقية القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري في مختلف المجالات ومن أبرزها ما يخص اقامة وتطوير المشاريع العسكرية والتدريب الدورية المشتركة.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني استعرض المجلس الأعلى مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في ضوء قرارات الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء الداخلية بدول المجلس وما توصل اليه الاجتماع من البات وإجراءات تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وأبدى ارتياحه لما تحقق في هذا المجال من خطوات للحفاظ على ما تدعم به شعوب دول المجلس من نمو واستقرار وازدهار وتكثيف الاتصال والتواصل مؤكداً على أهمية استكمال حلقة تغلق المواطنين بين الدول الأعضاء.

وفي مجال مكافحة الإرهاب أكد المجلس على الموافقة الثابتة لدول المجلس من هذه الأفة الخطيرة والدمرة تلك المواقف التي تبذل الإرهاب بمختلف أشكاله، وصوره وأي كان مصدره وما يساق له من أسباب متوهمة بأن الإرهاب جريمة عالية وأن أمر مكافحتها والتعامل معها يتطلب تنسيقاً وتعاوناً إقليمياً ودولياً انطلاقاً من رواد أن الإرهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية كما أكد المجلس على مسؤولية الجميع في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لمناخ الفكر التكفيرى المتطرف الذي يشوه الإسلام ويسعى إلى الاطمان وفي هذا الاطار بارك المجلس الأعلى ما توصل اليه وزراء الداخلية بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

وأعرب المجلس عن تقديره للجهود التي يبذلها أمية العام عبد الرحمن بن حمد العطية، وقرر التمديد له لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ الأول من شهر ابريل ٢٠٠٨.

كما طالب بتضام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع

الاستراتيجية على أبناء الشعب الفلسطيني داعياً للسلام وفق مبادرته السلام العربية وخارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية.

ودعا إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز الوفاق الفلسطيني والأسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ورحب بوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين باعتباره خطوة نحو استئناف عملية السلام.

أكد المجلس على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف والاستئصال الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو حزيران من عام ١٩٦٧ ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للفلسطينية هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها وطالب المجلس المجتمع الدولي أن يعطي أولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية إذ لم تعد الحلول المؤقتة أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة إذا أريد لهذه المنطقة أن تدعم بالامن والاستقرار.

وفي الشأن اللبناني استعرض مجلس التعاون الخليجي في هذه القمة، تطورات الأحداث الموسفة هذا، ودان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاضطرابات السياسية في لبنان، وأكد أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تصديق الاحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية واتاحة الفرصة لمن يريد سوء لبنان.

وأعرب المجلس عن استمرار موازنة دوله للبنان سياسياً واقتصادياً بما في ذلك إعادة الاعمار، ورحب بمؤتمر باريس ٢٧ لدعم لبنان، الذي سيعقد العام المقبل.

وشدد على ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعاً على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الامن والاستقرار والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب الوفاق والحكمة ولغة الحوار لتجاوز الظروف الصعبة والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

وفيما أعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أمله أن يتم التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة، دعا كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن.

وفي الشأن السوداني استعرض مجلس التعاون تطورات الأوضاع في السودان وعبروا عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور، وحث الحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء للحوار وتغليب مصالح بلادهم الوطنية كما دعا المجتمع الدولي إلى بذل أقصى الجهود للمساعدة وتقديم كل عون ممكن للسودان لكي يتوصل إلى حل سلمي للأزمة لدارفور في إقليم دارفور لاسيما وأن الحكومة السودانية قد اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه.

وبشأن الوضع في الصومال استعرض المجلس التطورات الجارية واستمرار الصراع ومسلسل الأزمات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، ودعا الأطراف المتصارعة إلى اللجوء للمفاوضات والحوار للوصول إلى حل توافقي ينهي خلافاتهم ويعيد لبلدهم الامن والاستقرار ويجنبه المزيد من الانقسام والمعاناة.

وعبر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في بيانه الختامي عن الأسف لعدم احراز أي تقدم في الاتصالات التي تجري مع إيران وأكد مجدداً دعم حق دولة الإمارات في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية للجزر الثلاث والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

ودعا المجلس الأعلى إيران إلى التوجه لسماحي دول الإمارات والمجتمع الدولي لحل هذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وحول أزمة الملف الذووي الإيراني جدد المجلس نعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحت إيران بالالتزام بالمعايير الدولية للامن والسلامة وأن تراعى الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما طالب بتضام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع

مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سلطنة عمان خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧.



## أخبار منسفرة

### بنك دبي الإسلامي يفتتح أكبر إصدار صكوكه في العالم

بني / وام : أعلن بنك دبي الإسلامي أمس عن تحققه بيق رقم عالمي جديد في إدارة إصدارات الصكوك بعد إغلاقه أكبر إصدار صكوك في العالم لصالح /مجموعة نخيل/ بقيمة ٣.٥٢ مليار دولار. وتعد هذه الصكوك هي الأكبر والأولى من نوعها من حيث هيكلتها على مستوى القطع المصرفي العالمي وبإغلاق صكوك /نخيل/ يرفع بنك دبي الإسلامي قيمة الصكوك التي ادارها في الدولة إلى أكثر من ٩ مليارات دولار /٣٣ مليار درهم/ وهو مبلغ يعد الأكبر في تاريخ القطاع المصرفي في العالم كما يمثل إنجاز جديد للبنك بعد النجاح الكبير الذي حققه في إدارة إصدارات سابقة من ضمنها صكوك بقيمة ٤ مليارات دولار لصالح دائرة الطيران المدني في دبي وصكوك لصالح مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة بقيمة ٣.٥ مليار دولار وغيرها من الإصدارات لصالح كبرى المؤسسات في الدولة والمنطقة. كما يعمل البنك حالياً على إعداد هيكلته المزيد من الصكوك التي سوف يعلن عنها في المستقبل القريب.

### المطعة الحرة لبل على نفوذ بطائرة أفضل المناطق الاقتصادية الخاصة بفضة الموانئ الإيرانية



بني / وام : فازت المنطقة الحرة لبل على جافزا بجائزة أفضل المناطق الاقتصادية الخاصة فضاء الموانئ في الشرق الأوسط التي تمنحها مجلة إف دي أي البريطانية. وتسلم الجائزة على بن مدير ثان النائب الأول للمدير التنفيذي لخدمة العملاء في جافزا خلال حفل توزيع جوائز مناطق المستقبل الاقتصادية الخاصة في الشرق الأوسط ٢٠٠٦ /٧٠٧٠/ الذي أقيم على هامش معرض سبتي سكيب ٢٠٠٦ بمرکز دبي التجاري العالمي. وحازت جافزا على هذه الجائزة من بين أكثر من ٩٠ منطقة اقتصادية خاصة في الشرق الأوسط. وقال بن مديان أن هذه الجائزة تعكس المكاشفة المرموقة التي تحظىها المنطقة الحرة لبل على كفضل منطقة اقتصادية خاصة في المنطقة ووصفها بأنها شهادة على تطورها الدائم وتحسين وعلاقتها ناعمة من نواحي خدماتها لنيل رضا عملائنا مما جعل جافزا بيئة ديناميكية ومزدهرة لممارسة الأعمال فيها.

### تقدير الطاقات الإنتاجية للمشاريع الصناعية العمانية

مسقط / العمانية: نظمت وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالمديرية العامة للصناعة أمن بفندق بيت الحافة دورة تدريبية في مجال / تقدير الطاقات الإنتاجية للمشاريع الصناعية / وتقدير العمالة لها/ وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتدريب والصناعة والتعيين واستمر لمدة ثلاثة أيام. رعى حفل افتتاح الندوة سعادة حمد بن سليمان الخريدي وكيل وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه لشئون الهندس أحمد بن حسن الخريدي ووزارة التجارة والصناعة للتجارة والإنتاجية الندوة تهدف إلى دراسة الطاقات الإنتاجية وعلاقتها بتقدير العمالة وإنتاجية المصانع.. مضافاً بأن الإنتاج عامل مهم بالنسبة للمصانع والصناعة بشكل عام. وأوضح أن تقدير الطاقة ودراسة الاساليب التي تتعامل معها الإيدي العامة من خلال زيادة تحسين الإنتاجية وتكاليفها ودراساتها وقدرات المصانع وتحديد الإيدي العاملة اللازمة لها من الأمور المهمة التي تساعد المصانع على زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسينها.

## بتكلفة ٣,٨٦ مليار دولار..

## خط أنابيب يصل بين خليج سلطنة عمان والخليج العربي عند حدود الكويت



مسقط / العمانية: بلغت التكلفة التقديرية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبلغ ٣.٨٦ مليار دولار منها ٢.٢٩٨ مليار دولار تكلفة إنشاء خط أنابيب توصيل المياه الممتدة من ولاية صحار بالسلطنة إلى دولة الكويت فيما تبلغ تكلفة إنشاء محطات الحلية «أنتان المتناصح العكسي في السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة والثالثة بإنتاج مزيج للماء والكهرباء، في المملكة العربية السعودية تبلغ ١.٥٦١ مليار دولار. وذلك حسب تقديرات الدراسة التفصيلية للمشروع التي تقرر إجراؤها بقرار من المجلس الأعلى في دورته الـ ٢٥ بمملكة البحرين عام ٢٠٠٤. ومشروع الربط المائي بين دول المجلس فكرة طرحها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد خلال اللقاء التشاوري الثاني الذي عقد في مسقط عام ٢٠٠٠. وخطا المشروع خطوتين أساسيتين حتى الآن هما دراسة الجدوى الهندية وعلى ضوءها قرر المجلس الأعلى إجراء الدراسة التفصيلية لجدوى المشروع وبشمل المشروع الربط المائي وتوفير المياه اللازمة لأية دولة من الدول الأعضاء، في مجلس التعاون في الظروف الطارئة عن طريق محطات التحلية التي سيتم إنشاؤها على خليج عمان والخليج العربي. تربط شبكة الربط المائي دول المجلس بخط أنابيب رئيسي يعمل بين خليج عمان في الجنوب والخليج العربي في الشمال عند حدود دولة الكويت وتتفرع من الشبكة الرئيسية شبكة داخلية في كل دولة من إنشاء محطات ضخ وخزانات تجميع للمياه على امتداد الشبكة حسب ما تقتضيه الحاجة إلى ذلك. يبلغ امتداد الشبكة ٢٧٥٤ كم بينما تتراوح كمية المياه المحلاة في المحطات المنتجة ١٢ ألف متر مكعب في اليوم. وتم اقتراح ثلاث محطات تحلية أحدها في صحار على خليج عمان والثانية في السل في دولة الإمارات العربية المتحدة بينما تقع الثالثة في الخفي بالمملكة العربية السعودية واقترحت الدراسة الأولية أيضاً إنشاء ١٣ محطة ضخ مياه و٦ خزانات مياه رئيسية في كل دولة بسعة إنتاج كل محطة و١٤ خزانات مياه عادية مع استخدام نظام سكاما في الإشراف وجمع البيانات عن الشبكة ومحطات إضافة الكلور. وتمثل مشاركة شبكة الربط في توفير المياه للدول الأعضاء، خلال حالات الطوارئ بنسبة ٢٣ - ٤٤ في الظروف الطارئة من حاجة دول المجلس من المياه أما في الظروف العادية فتساهم شبكة الربط في رفع نسبة توفير المياه في الدول الأعضاء إلى ١٠٠.

أنت ملزم بحكم القانون بتسجيل نفسك لدى المصلحة لأغراض الضريبة العامة على المبيعات، إذا بلغت قيمة مبيعاتك من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة (خمسين مليون ريال) سواء كنت تقوم ببيع سلع أو تادية خدمات

أخي الكاف:

مصلحة الضرائب / تلفون: ٥٠٧٢٢٠٠ فاكس: ٢٤٩٨١٤